

### جهود تسجيل المواليد في الأردن

بذلت الحكومة الأردنية وشركاء 3RP تقدماً بارزاً في زيادة تسجيل الزواج والمواليد حيث أنهما عاملين رئيسيين في حماية النساء اللاجئات والأطفال والعائلات. في عام 2014، جمعت الحكومة مجموعة من المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة للخروج بحلول جديدة، مما أدى إلى إنشاء محاكم متنقلة وخدمات قضائية وخدمات تسجيل مدنية للمخيمات. في 2015، سمحت هذه الإجراءات بمضاعفة عدد حصول اللاجئين الأطفال على شهادات أكثر بأكثر من عشرة مرة مقارنةً بعام 2013.

أيضاً تم إيجاد حلول للاجئين الأطفال الذين دخلوا الأردن دون أي وثائق حيث أنهم ولدوا في سوريا لكنهم لم يُسجلوا أبداً هناك. خفضت أعداد أطفال هذه الحالة من 44.00 في عام 2015 إلى 8.800 فقط في عام 2016 من خلال مجموعة جديدة من الحلول. أنشأت الحكومة لجنة حماية خاصة بالحالات المعقدة لإمداد الأطفال اللاجئين غير المسجلين ببطاقات هوية. أيضاً تم تسهيل التسجيل المتأخر للمواليد مع فرض غرامات على الحالات التي لا تسجل المواليد في غضون عام.

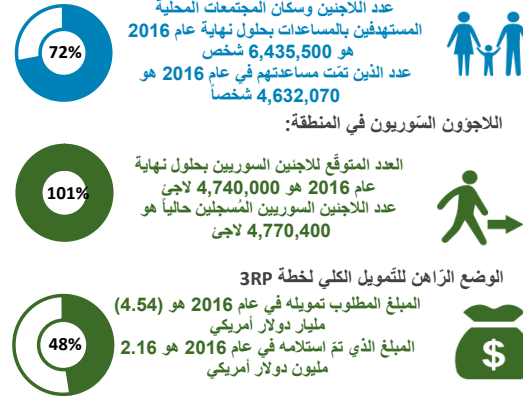
تم إيجاد حلول لمعالجة مخاطر الحماية المتعلقة بالزواج غير الرسمي وغير المسجل أيضاً، مثل تعيين قضاة إضافيين لتذليل عقبات تسجيل الزواج والمبادرات الوطنية لرفع الوعي لتقوية المشاركة المجتمعية. في عام 2014 و2015، أجرت الحكومة حملات مكثفة لحل مشكلة الأشخاص المتزوجين غير رسمياً. سمح ذلك لـ 3,000 أسرة في الحصول على وثائق زواج رسمية مما سهل أيضاً من عملية تسجيل المواليد.

من خلال تسجيل الأطفال السوريين اللاجئين الآن، توفر الأردن الحماية الفورية لهويتهم القانونية وتقوية الأواصر العائلية ووضع حجر الأساس في مستقبلهم.

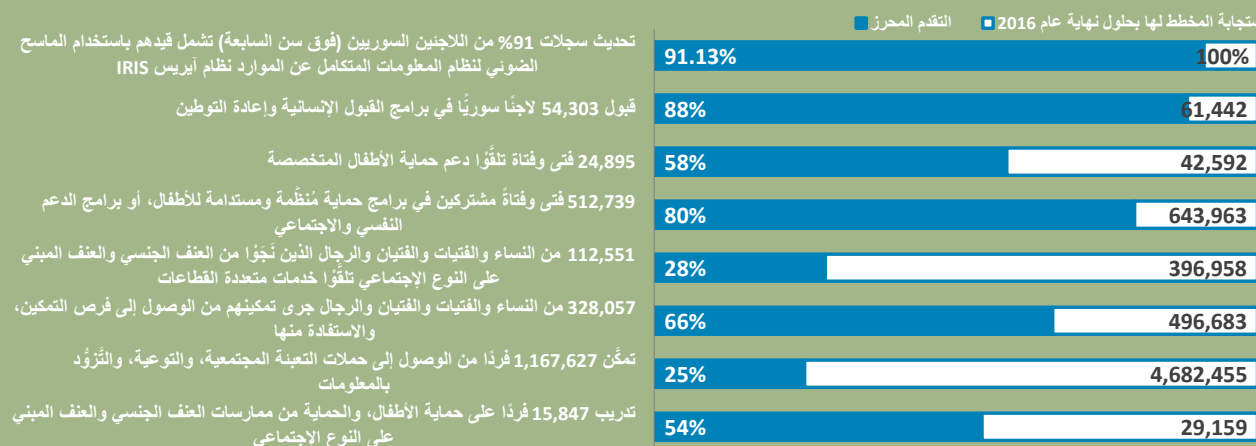


الرقابة على الحماية في مخيم عرابت للاجئين- محافظة المليمانية- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كلوي كوفر

### ملخص الاستجابة القطاعية:



### مؤشرات الاستجابة الإقليمية: كانون الثاني / يناير - أغسطس/آب 2016:



تتكون هذه اللوحات الإحصائية لأكثر من 200 شريك في الإستجابة، من ضمنهم الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المشتركة في خطة 3RP في مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا. قد يختلف التقدم المُحرز والأهداف تماثلياً مع مراجعات البيانات. جميع البيانات الواردة في لوحة المعلومات هذه بيانات حديثة صدرت في 31 أغسطس/آب 2016.

\*لم يتم استلام بيانات التقدم المحرز في مصر في أغسطس/آب 2016 لم تُسلم حتى الآن.

## أكثر من 54,303 لاجئ سوري تم الحاقهم ببرامج إعادة التوطين أو السماح بالدخول لأسباب إنسانية

### أبرز التطورات الإقليمية:

في الأردن، بعد إنشاء الفرقة الوطنية لمكافحة عمالة الأطفال في الأشهر الأخيرة، أنشأت الجهات الفعالة في حماية الأطفال فرقة مماثلة في مخيم الزعتري. ستقوم المنظمات المشاركة بإعداد شروط مرجعية وخطة عمل جديدة لتحديد مهام محددة لهذه الفرقة المؤقتة. على المستوى الوطني، ستقوم مؤسسة Relief بقيادة مشروع خططي خدمي للتصدي لعمالة الأطفال.

في مصر، يظل التسجيل المتأخر للمواليد عائقاً للأطفال المولودين لأبوين سوريين، خاصةً إذا كان زواجهم غير معترف به من جانب السلطات. تحسنت قدرة شركاء الخطة 3RP على التعرف على مثل هذه الحالات، مما أدى إلى زيادة الاستشارات حول تسجيل الأحوال المدنية والمواليد مما أدى إلى انخفاض عدد الحالات المحتاجة لتسجيل متأخر للمواليد.

في العراق، قُدم تدريب على العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي لخمسة عشر لجنة مجتمعية حول طريقة الحماية المجتمعية لمنع العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له. يظل زواج الأطفال وممارسة الجنس للحصول على لقمة العيش النوع الأكثر انتشاراً من العنف. تتركز الأسباب الدافعة لذلك في ندرة الموارد الاقتصادية وصعوبة الحصول على فرص المعيشة.

في لبنان، تلقت وزارة الشؤون الاجتماعية تدريباً لحماية الطفل وذلك لدرد الأخطار والاستجابة للعنف. في عام 2016، تمت توعية 150,805 من الأطفال ومقدمي الرعاية حول حماية الطفل والدعم النفسي الاجتماعي. استفاد 89,012 من الفتيات والصبيان من برامج المخصصة للمهارات النفسية الاجتماعية والمعيشية، وتلقى الأطفال المعرضون لخطر عالية برامج مخصصة مستدامة لحماية الطفل.

في تركيا، استمر تسجيل اللاجئين السوريين في المخيمات والمناطق الحضرية تحت إشراف المديرية العامة لإدارة الهجرة. تم تسجيل 2,726,980 مواطن سوري بحلول نهاية أغسطس/آب 2016، منهم 254,028 مقيمين في المخيمات و2,472,952 مقيمين في غير مناطق المخيمات.

### تحليل الاحتياجات:

يجب أن يحصل السوريون، الذين يهربون من العنف، على سبل السلامة (الآمان)، ومن الضروري أن توفر لهم البلدان الملتجأ الذي يعد به القانون الدولي. فالأطفال يمثلون نصف اللاجئين السوريين البالغ عددهم (4.8) مليون لاجئ في المنطقة، 8 في المئة منهم يحتاجون إلى رعاية متخصصة، وحوالي 10,400 طفل هم «أما أطفال غير مصحوبين وإما أطفال مُنفصلون»، وأكثر من 52 في المئة من هؤلاء الأطفال هم دون سن المدرسة، ولم ينتظموا على مقاعد الدراسة فيها. وتُشكل المخاطر الرئيسة، التي يواجهها الأطفال في مجال حماية الطفل، على ما يلي: عمالة الأطفال (استخدام الأطفال في العمل)، والتزويج (الزواج) المبكر، والانفصال عن الأسرة، وتسجيل المواليد، والعنف داخل المنازل. وإذ تضع مبادرة «لا لضباع جيل»، ضمن خطة 3RP مسألة الحماية على سلم الأولويات لديها، باعتبارها محورياً أساسياً، فإن الحاجة تقتضي الاستثمار في مجالات الدعم النفسي الاجتماعي، والوقاية من استخدام الأطفال في العمل، وحوادث الزواج المبكر، والاستجابة لهما.

ويُعتبر توافر الإمكانية المتزايدة لحصول السوريين على وثائق الحالة المدنية، أيضاً، عنصراً أساسياً من عناصر الاستجابة الخاصة بالحماية. وتُبنى الشراكات مع المجتمع المدني والحكومات المضيفة إلى تحسين إمكانية تسجيل وإقاعات الزواج، وهو تدبير يزيد من مستوى حماية النساء. وتتضمن الحاجة تكوين شراكات مع المؤسسات التي تؤكد من قِدة النساء اللاجئين الحوامل على الولادة بأمان، وعلى الحصول على الإشعار الطبي عن حالة الولادة، لأجل تسجيل المولود حديث الولادة. كذلك تقتضي الحاجة أيضاً توفير فرص إضافية لإعادة التوطين، ولأشكال أخرى من سبل الدخول إلى البلدان الأخرى، ومنها منح التأشيرات لأسباب إنسانية، والبعثات الأكاديمية (الدراسية)، وبرامج تنقل العمال.